مجلة كلية
الدعوة الإسلامية

العدد الثالث عشر
1996

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1425 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1996 أفرنجي

المنهج العلمي عند العرب

أبحاث منقودة

العامل النحوي في ميزان النقد

تراجم من الفكر الغربي

إسناد

أ. الصّديق بشير نصر

(الإسناد) يتنازعه علمان:

(1) ـ علم مصطلح الحديث، (2) ـ علم المعاني من علوم البلاغة.

(الإسنادُ في اصطلاح المحدّثين).

جاء في تدريب الرّاوي للسيوطي: «وأمّا السندُ فقال البدرُ ابن جماعة والطّيبي: هو الإخبارُ عن طريق المتنِ. قال ابن جماعة: وأخذه إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأنّ المسنِدَ يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلانٌ سَنَدٌ أيّ مُعتَمَدٌ، فسُمّي الإخبارُ عن طريق المتنِ سنداً لاعتماد الحفّاظ في صحّةِ الحديث وضَعفِه عليه. وأمّا الإسنادُ فهو رفعُ الحديثِ إلى قائِلِهِ»[1].

ويسوّي ابنُ جماعة بين السند والإسناد ويجعلهما لشيءٍ واحدٍ[2].

ويفرّق بينهما التهانوي، فيقول: السند: الطريق الموصلة للمتن، أيّ أسماء رواته مرتبة. والإسناد حكاية طريق المتن[3].

---

(1) السيوطي: تدريب الراوي 1: 41 ـ 42 بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، سنة 1966، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة.

(2) المصدر السابق.

(3) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص26، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط3، حلب، 1972.

اختصاص الأمة الإسلامية بالإسناد عن سائر الأمم:

لقد منّ الله سبحانه وتعالى على أمّة الإسلام بخصيصة الإسناد حفظاً لدينها بحفظ سنة نبيّها المصطفى ﷺ من عبث العابثين، فكان الإسنادُ الدِّعامةَ التي حفظت السنن حتى بلغ الأمرُ بسلف هذه الأمة من المشتغلين بالحديث أن جعلوا الإسنادَ من الدين، فقال ابن المبارك: «الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاء ما شاء»[4]، وقال سفيان الثوريّ: «الإسناد سلاح المؤمن»[5]، وقال أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمّةٍ من الأمم مذ خلق الله آدمَ أمناء يحفظون آثار الرسل إلاّ في هذه الأمة»[6]. والحق، ليس لأمةٍ ـ عدا أمة الإسلام ـ أن تقيم الدليلَ على صحّةِ تاريخها القديم قبل التدوين. فغير المسلمين صلتهم بماضيهم منقطعة، وأكثر أخبار أسلافهم الماضين محض خرافاتٍ وأساطير.

وقد أحسّ المُحْدَثونَ من علماء التاريخ الإفرنج بخطورة الرواية الشفهيّة، فانصرفوا بكلّ همتهم من أجل تقعيد قواعدها، وتأصيلِ أُصولها، فألّفوا المصنّفات، وعقدوا مؤتمراتٍ عالميّةً، وأسسوا المجلات والدوريات، غير أنهم لم يبلغوا بعدُ ما بلغه العلماءُ المسلمون في هذا الشأن، وما أظنّهم ببالغيه ما داموا مُعرضين عن تلك الآثار الخالدة التي خلّفها سلفُ هذه الأمة من مصنّفاتٍ ضمّنوها أُصولَ هذا الفن وقواعده، ولا يزالون يشيحون بأبصارهم بعيداً عن ذلك المنهج الفريد المتميّز الذي اتّبعوه في نقد الرواية الشفهية وتمحيصها، وهم عوضاً عن ذلك يكتفون بالروايات الشفهية المستمدّة من شعوبٍ بدائيةٍ كالهنود الحمر، وبعضِ القبائل الإفريقية حتى أصبح هذا الموضوعُ في دائرةِ اشتغالِ علماءِ الأنتروبولوجيا والأثنولوجيا[7]، وهي رواياتٌ متدنيةٌ منقطعةٌ غيرُ محكومةٍ بضوابطَ علميةٍ صحيحةٍ يُعتمدُ عليها، ولا يمكن أن تُقاسَ بحالٍ من الأحوال بنظيرها عند

---

(4) رواه مسلم في مقدّمة الصحيح، والترمذيّ في أوائل كتابه (العلل الصغير).

(5) اللكنوي: الأجوبة الفاضلة ص22، تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلاميّة، حلب، 1964.

(6) الزرقاني: شرح المواهب 5: 454، بولاق، 1291، القاهرة.

(7) انظر Oral Traditions, By Jan Vansina ترجمة د. أحمد مرسي تحت عنوان (المأثورات الشفاهية)، دار الثقافة ـ القاهرة 1981.

المسلمين. ومن هنا جاء غلوّ بعضهم فاستخفّ بالروايات الشفهية وأنكر أن تكون مصدراً للتاريخ[8].

جهود علماء الحديث في ضبط الأسانيد:

لما كان الإسنادُ هو الطريق الموصلة للمتن، وكان المتن حديثاً نبويّاً، قسّمه العلماء إلى: صحيح، وحسنٍ، وضعيف، وأضاف بعضُهم الموضوع وإن لم يكن هذا في الأصلِ حديثاً، إذ هو المختلَق المصنوع. فعرّفوا الحديث الصحيح بأنّه: «ما اتّصلَ إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، وليس بشاذٍ ولا معلّل»[9].

وللتحقق من اتصال السند ابتكروا علماً أطلقوا عليه اسم (علم الرجال)، وهو علمٌ يتناول أسماء الرواة الذين يظهرون في أسانيد الحديث. وغايتهم من ذلك درء الالتباس عمن تشابهت أسماؤهم أو ألقابهم أو كناهم أو أنسابهم منعاً للتدليس، ودفعاً للوهم، حتى إنّ عليّ بن المديني وهو أحد أشهر علماء الحديث قال: «معرفة الرجال نصف العلم».

ولمعرفة عدالة الرواة وضعوا علم (الجرح والتعديل)، وحسب أحدنا أن يلقي نظرةً ولو عجلى على كتاب (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) للإمام أبي الحسنات عبد الحيّ اللكنوي[10] ليرى دقة تلك القواعد التي وضعها علماء هذا الشأن، من قبيل قولهم: (الجرح مقدمٌ على التعديل)، (لا يُقبلُ الجرحُ إلاّ مُفسّراً)، كما عبّروا عن الجرح بألفاظٍ جعلوها في مراتب، وكذا فعلوا مع التعديل حتى لا يُسووا بين المجروحين والمعدّلين[11].

---

(8) المصدر السابق ص94 (الترجمة العربية).

(9) ابن الصلاح: المقدمة ص20، تحقيق عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، ط1، المدينة المنورة 1969.

(10) حققه الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وقامت بنشره مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

(11) انظر، السخاوي: فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث للعراقي 1: 335 ـ 353، تحقيق عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنوّرة.

موقف المستشرقين من الإسناد:

لقد أثار الإسناد حفيظةَ المستشرقين، فلم يتركوا شائبةً إلا ألصقوها به، انتقاصاً من قيمته، واستخفافاً بأهله وكان على رأسهم جولدتسيهر[12]، ووليام ميور[13]، وشبرنجر[14]، وكايتاني[15]، وشاخت[16]، وروبسون[17]، وآلفرد جيوم[18]. وقد ذهبوا في حديثهم عن الإسناد كلَّ مذهبٍ فقالوا طوراً إنه مختلقٌ مصنوع، وطوراً إنه متأخر الظهور. وقد تسرّبت أوهامهم إلى فئةٍ من الكتّاب المسلمين، فحسبوا أنها الحق، وروّجوا لها في مؤلفاتهم، ولم يكلّفوا أنفسهم عناء التحقق من صحتها، بل إنّ بعضهم نسبها إلى نفسه زاعماً أنها من بنات أفكاره وهو لم يعدم مادحاً[19].

الإسناد في اصطلاح البلاغيين:

والإسناد في علم المعاني هو: «ضمُّ كلمة أو ما يجري مجراها، إلى أخرى، بحيث يفيد الحكمُ بأنّ مفهوم إحداهما ثابتٌ لمفهوم الأخرى، أو منفيٌّ

---

(12) ترجم إلى الإنجليزية والفرنسية، وقد ترجمناه عن الإنجليزية ولا يزال ينشر في هذه المجلة I. Goldziher, Muhammedanische Studien, Vol. .

(13) William Muir, Life of Mahomet, Introduction, London, 1858.

(14) A. von Kremer's edition of Wakidy, by A. Sprenger, JOAS, No. 1, 4, 1856.

(15) انظر مقدمة حوليات الإسلام لكايتاني، ترجمة الأستاذ محمد شلوف وتعليقنا، نشرت في كتاب (من قضايا الفكر الإسلامي كما يراها بعض المستشرقين) من مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس.

(16) أصول التشريع الإسلامي، وقد ترجمنا بعض فصوله في أحد أعداد هذه مجلة J. Schacht, Origins of Muhammadan Jurisprudence. .

(17) J. Robson, The Isnad in Muslim Tradition, Glasgow Univ. Oriental Society, XV, 22.

(18) Alfred Guillaume, The Traditions of Islam, Oxford, 1924.

(19) كما فعل في السنين الأخيرة حسين أحمد أمين في كتابه (دليل المسلم الحزين)، من منشورات مكتبة مدبولي ـ القاهرة (الفصل الذي يحمل عنوان: دور الأحاديث المنسوبة إلى النبي في تاريخ المجتمع الإسلامي)، وقد فعلها أبوه قبله، ونال حظه من ثناء المستشرقين انظر:
G.H. Juynboll, The Authenticity of The Tradition Literature, p.34, Leiden, Brill, 1969
وممن صنعوا ذلك محمود أبورية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية).

عنه»[20]، وبتعبيرٍ آخرَ: النسبة بين ركني الجملة: المسنَد (المحكوم به، أو المُخبَر به) والمسند إليه (المحكوم عليه، أو المخبَر عنه).

والإسنادُ مطلقاً ـ سواء كان إنشائياً أو إخبارياً ـ قسمان: حقيقة عقلية، ومجاز عقليّ[21]. والحقيقة العقلية: هي إسنادُ الفعل أو ما في معناه ـ كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل والظرف ـ إلى ما وُضع له عند المتكلم في الظاهر من حاله.

والمجاز العقلي (ويسمى إسناداً مجازياً، ومجازاً حكمياً) هو: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما وُضع له لعلاقةٍ مع قرينة مانعةٍ من إرادة الإسناد إلى ما هو له، نحو: تجري الرياحُ بما لا تشتهي السفنُ.

---

(20) كذا في: مختصر المعاني للسعد التفتازاني، ج1 ص78 ـ بتعليقات محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

(21) المصدر السابق ص87، انظر أيضاً، أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة ص49.